أثر التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا

علي سعيد أحمد الشين

الملخص:

تناولت الدراسة طبيعة التحديات السياسية والأمنية في ليبيا بعد الثورة، وهدفت إلى بيان أثر تلك التحديات على عملية التحول الديمقراطي فيها وتوصلت الدراسة إلى أن ليبيا تواجه عددا كبيراً من التحديات السياسية والأمنية التي تشكل تهديداً جدياً لعملية التحول الديمقراطي فيها، لا سيما بعد التحولات السياسية التي شهدتها أسوة بباقي الدول العربية التي شهدت ثورات ضد الأنظمة السلطوية فيها، فالاستقرار السياسي وضبط الأمن تعد من أبرز التحديات المتشابكة والمعقدة، حيث تواجه تحدي سياسي خطير في مسار تحولها الديمقراطي يتمثل في القدرة على تكريس التوافق والانفتاح بين مختلف التيارات السياسية لبناء دولة وطنية ممأسسة، كما أضحى الملف الأمني من جهة أخرى أبرز التحديات التي تشكل تهديداً جدياً أمام عملية التحول الديمقراطي وبناء الدولة في ليبيا، فكارثة الأوضاع الأمنية التي تمر بها ليبيا في ظل غياب المؤسسة العسكرية الفاعلة المبنية على أسس وطنية تركت الساحة الليبية مرتعاً لفوضى الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة المتناحرة على اختلاف مسمياتها بأبعادها السياسية والمناطقية وفق حسابات ضيقة الأفق، ما ساهم في تعثر المسار الديمقراطي، وجعل الساحتين السياسية والأمنية أكثر انكشافا على تجاذبات إقليمية ودولية تحاول تسجيل وقائع ترجح كفة توجهاتها المصالحية .

Abstract :

This study tackles the nature of political and security challenges in Libya after the revolution. The study aimed to show the impact of these challenges on democratization in Libya. The study found that: Libya is facing a huge number of political and security challenges which are serious threats for democratization in Libya, especially after the political transformations which took place in Libya in accordance with other Arab countries which witnessed revolutions against authoritarian regimes. Political stability and security are the most prominent and complicated challenges. Libya is facing dangerous political challenge in the trajectory of its democratization which is represented by the ability to achieve agreement and openness among different political parties in order to build a national institutional country. On the other hand, security is one of the most prominent challenges causing serious threat to democratization and state-building in Libya. The disaster of security situations facing Libya under the absence of active military institution built on national principles has left the Libyan arena for the mess of terrorist groups and fighting armed groups with their different names and political and regional dimensions according to narrow perspectives. In turn, this contributed to impeding democratization and made the political and security arena more vulnerable to regional and international interactions attempting to record incidents which outweigh their interests.

أولاً: المقدمة:

إن ليبيا تشترك مع الحالات العالمية المشابهة فيما يتصل بمرحلة ما بعد الثورات أو الصراعات، وكيف تلقي بظلالها على أي انتقال ديمقراطي، فبعد أن تجاوزت ليبيا بفعل الثورة مرحلة المعركة المسلحة التي أفضت إلي انهيار النظام السابق، دخلت عهداً جديداً لتواجه تحديات سياسية وأمنية، تعددت وتنوعت في طبيعتها ومستوياتها، ولم تختلف ظاهرياً عن حالة مثيلاتها من دول الثورات العربية الأخرى في استمرار التعثر الذي أعقب سقوط الأنظمة، وصعوبة المرحلة الانتقالية، وإنجاز أهداف الثورة.

ثانياً: مشكلة البحث:

ينطلق بحثنا الموسوم ب (أثر التحديات السياسية والامنية على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا).

للإجابة عن تساؤلات عديدة أهمها:

١. ماهي التحديات السياسية و الأمنية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة؟
٢. هل يمكن أن تكون هناك تأثيرات سلبية أو ايجابية للتحديات السياسية والأمنية تجاه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا؟

ثالثاً: أهمية البحث:

١. لما تشكله التحديات السياسية والأمنية في ليبيا، وخاصة في حال استمرارها من تهديد لعملية التحول الديمقراطي.
٢. مخاطر التحديات السياسية والأمنية في ليبيا متعددة الأبعاد والتأثيرات وخاصة في ظل انعدام الثقة و اختلاف الرؤى بين التيارات السياسية والصراع المحموم على السلطة.

رابعاً: أهداف البحث:

١. التعرف على التحديات السياسية والأمنية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في ليبيا.
٢. تحليل ومناقشة تأثيرات التحديات السياسية والأمنية في ليبيا على عملية التحول الديمقراطي المنشودة.

تقسيم البحث:

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى العناصر التالية:

أولاً: التحديات السياسية.

ثانياً: التحديات الامنية.

ثالثاً: تأثير التحديات السياسية والأمنية على عملية التحول الديمقراطي.

أولاً: التحديات السياسية:

١- ضعف المؤسسات الانتقالية:

لقد بدأت عملية التحول الديمقراطي في ليبيا مرحلة جديدة لم يعرفها الليبيون منذ أكثر من أربعة عقود، غير أن محددات النتائج التي ترتبت على مرحلة البداية هذه والتي تمثلت في المرحلة الانتقالية التي أصبح فيها المجلس الوطني الانتقالي السلطة الجديدة التي يشارك فيها ممثلون عن مختلف المجالس المحلية في مناطق ليبيا المختلفة، ترتبط بقوة بما يمكن وصفه بالضعف المؤسسي الذي يعانيه المجلس الوطني الانتقالي، بالإضافة إلي عدم توفر القيادة القوية، وذلك الضعف له أثاره السلبية واضحة المعالم، ويرى البعض أن مرد الضعف المؤسسي يعود إلي الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي في ٢٠١١/٨/٣ فقد شكل منذ صدوره المرجعية التي استندت إليها السلطات في ليبيا والناظم التشريعي الوحيد لعمل المؤسسات الانتقالية والمحدد لعلاقاتها، غير أنه من الناحية الواقعية "لم يرق لتأدية دور المرجعية الوطنية في حل التناقضات وتجنب الصراعات حيث يلاحظ أن عناصر الإعلان الدستوري لا تشكل رؤية

سياسية محددة، وذلك لافتقارها إلي الهيكلية المحددة والواضحة من الناحية السياسية، فالإعلان الدستوري يقتصر على طرح توجهات عامة ولم تصدر عنه أية قوانين أو سياسات تفعل ما جاء في الإعلان الدستوري المؤقت في الوقت الذي يحفل فيه الواقع السياسي بتطورات متلاحقة تجعل هذا الإعلان غير مواكب لما يجري".[i]حيث يزداد الوضع الأمني سوءاً كل يوم "مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات متعددة أيديولوجية أو مناطقية أو قبلية وتواجه الحكومة خروج وزاراتها وموظفيها عن شرعيتها وسيطرتها.

والبعض يرجع هذا التخبط والضعف في الأداء إلى التداخل في الاختصاصات بالمجلس الوطني الانتقالي، غير أن ذلك الأداء المتدهور نتيجة الضعف الكامن في المؤسسات الانتقالية للدولة ظل مستمراً ومحل انتقاد واسع حتى فترة المؤتمر الوطني العام الذي تم انتخابه في يوليو ٢٠١٢ "ولقد نتج ذلك من الغياب الواضح لأي تحديد للمسؤوليات، حيث لا تعرف الصلاحيات الخاصة بالحكومة وتلك الخاصة بالمؤتمر، وهو ما يثير الشكوك حول قدرة الحكومة المؤقتة على اتخاذ القرارات اللازمة".[ii] حيث إن "اختصاصات المؤتمر الوطني شملت اختصاصات المجلس الوطني الانتقالي السابق، المجلس الوطني الانتقالي كان له اختصاصات تنفيذية وتشريعية، هذه الاختصاصات نقلت بموجب الإعلان الدستوري للمؤتمر الوطني وبالتالي نجد المؤتمر الوطني يمارس بعض الاختصاصات بل حتى بعض القوانين التي أصدرها اشتملت على اختصاصات كان من الأفضل ألا تكون للمؤتمر الوطني بما في ذلك قانون الميزانية".[iii] بل ذهب المؤتمر إلي أبعد من ذلك حيث "قام بتعيين القائد العام للقوات المسلحة من طرفه ورئيس المؤتمر الوطني هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وبالتالي فالحكومة لم يبقي لها شيء في الجانب الأمني تحديداً"[iv] والأمر يبدو أكثر خطورة عندما يتعلق بغياب هذا التحديد في مجال الأمن لما له من أهمية في تحقيق الشروط الأساسية لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، وبخاصة مع هذا الوضع

الأمني الذي يتسم بعدم الاستقرار والعنف المتنوع أما أثناء فترة مجلس النواب الذي "تم انتخابه في ٢٥/ يونيو ٢٠١٤ فقد ازدادت المؤسسات الانتقالية ضعفاً بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية انتخاب مجلس النواب، بحيث أضحت هناك حكومة وبرلمان في طرابلس، وحكومة وبرلمان في طبرق، فضلاً عن قوة عسكرية هنا و أخرى هناك، يسميها كل فريق "بالجيش" فمع حكومة طرابلس يصطف ١١ كياناً مسلحاً وعلى الجهة الأخرى مع حكومة طبرق يصطف ١٢ كياناً عسكرياً"[v] فقد وضعت السياسة النخبة السياسية القائدة على المحك، وبرزت الشكوك والاتهامات المتبادلة وعدم الثقة، لذلك "حدثت جملة من الانتهاكات للإعلان الدستوري من قبل المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام والحكومة، وترددت تقارير عن الفساد والافتقار إلي الشفافية لذلك فإن الإعلان الدستوري، أضعف من أن يحتمل الفترة الانتقالية الأمر الذي يحتاج بأسرع وقت إلي مراجعة شاملة لهذا الإعلان وتصحيح نصوصه"[vi] الأمر الذى يستلزم ضرورة تجاوز الصراعات والتوصل إلي توافقات بين الأطراف لتجنيب البلاد الآثار التدميرية لتلك الصراعات في بلد خرج لتوه من الحرب.

٢- الدستور:

هناك اتفاق بين المختصين على ضرورة أن تكون عملية صياغة وإقرار الدستور وفقاً للاعتبارات والترتيبات التي تراعي التوافق والوحدة الوطنية وتمثيل كل مكونات المجتمع لما لذلك من أهمية ضمن عملية التحول الديمقراطي، "ووفقاً لخارطة الطريق التي حددها الإعلان الدستوري المؤقت وتعديلاته التي تمت استجابة لضغوط الحركة الفيدرالية حيث قام المجلس الانتقالي في ١٦ مارس ٢٠١٢ بتعديل الدستور المؤقت، وتم بموجبه النص على إيجاد مكون جديد ضمن المؤسسات الانتقالية يخص مهمة عملية صياغة الدستور الدائم للبلاد المنوط بلجنة مكونة من ستين عضواً على غرار اللجنة التي تولت إعداد دستور ليبيا عقب استقلالها في عام ١٩٥١، هذا التعديل ألغي الدور الذي كان منوطاً بالمؤتمر كهيئة تأسيسية، بأن يختار من بين أعضائه لجنة لصياغة دستور البلاد، وجعله بلا

صلاحيات دستورية محددة، ومع أن هذا التعديل جاء لإرضاء ذوي الميول الفيدرالية ولتجنب قيامهم بتعطيل الانتخابات المقررة، فهو لم يلقى تأييداً كبيراً، فقام المجلس في ٦ يوليو ٢٠١٢ وقبل إجراء انتخابات المؤتمر الوطني العام في ٧ يوليو بإصدار تعديل ثان على ما جاء في المادة (٣٠) عدل بموجبه طريقة تشكيل لجنة الستين الدستورية وانتخابها مباشرة، كانت آخر محاولات المجلس لمجابهة الرفض، إثر خروج تظاهرات في شرق البلاد داعية إلي توزيع المقاعد بالتساوي بين أقاليم برقة وفزان وطرابلس، وأن تكون اللجنة منتخبة من الشعب، وليست معينة من قبل المؤتمر الوطني المنتخب".[vii] غير أن هناك تأخر واضح في تنفيذ خارطة الطريق، حيث إن المؤتمر الوطني لم يحقق إلا تقدم بطئ بشأن الدستور "رغم صدور قرار المؤتمر في فبراير ٢٠١٣ باختيار أعضاء لجنة الستين المكلفة بإعداد الدستور عن طريق الانتخاب، وإصدار قانون في يوليو ٢٠١٣ يحدد الجوانب المتضمنة في انتخاب الهيئة المكلفة بكتابة مسودة الدستور الدائم"[viii] كما "بينت التطورات التي صاحبت إقرار قانون انتخاب لجنة الستين، وانتخابات هيئة الدستور في ١مارس ٢٠١٤ إن الباب أصبح مشرعاً على احتمالات صراع آخر بسبب رفض الجماعات الثقافية، من أمازيغ و تبو وطوارق، القانون الذي اعتبروه مجحفاً بحقوقهم، واختلال في تمثيل المكونات الثقافية بعد انتخابات هيئة الدستور، فانسحاب مكوني الطوارق و التبو بسبب استبعادهم من لجان داخلية، وغياب الأمازيغ، هي ظواهر تحمل في طياتها إشكالية دستورية أخرى، حيث يشترط الإعلان الدستوري وقانون الانتخابات تمثيل المكونات الثقافية في دوائر خاصة بها ما يضع الهيئة أمام عيب قانوني يزيد من الخلاف حول مشروع الدستور"[ix] إن عدم التصدي لهذه الإشكالية بحكمة مناسبة ينذر بتطورات لاحقة أكثر خطراً على البلاد ووحدتها، حيث هدد قادة التبو والطوارق بمقاطعة العملية السياسية كلها، وبإعلان فزان إقليماً فدرالياً مستقلاً ذاتياً، ليضف ذلك خطراً على الوحدة الوطنية يتصل بالفيدرالية في الشرق أيضاً".[x]

٣- انقسام القوى السياسية:

حيث شهدت العملية السياسية في ليبيا منذ تأسيس المجلس الوطني الانتقالي في ٢ مارس ٢٠١١ كممثل شرعي للشعب الليبي تصاعد حالة من الاستقطاب السياسي والأيديولوجي ما بين التيارات والأحزاب المعتدلة أو الوسطية، والتيارات والأحزاب الدينية أو الإسلامية، حيث جسدت ثورة ١٧ فبراير "تنوع المشهد الإسلامي بتنوع أطياف الإسلاميين الذين انخرطوا في الحراك الثوري، بحيث شمل مختلف فصائل وجماعات التيار الديني، بدءاً بالإخوان المسلمين، مروراً بالحركة السلفية وانتهاء ببقايا التنظيمات الجهادية"[xi] ومن الواضح أن التيارات الإسلامية وبخاصة "تيار أخوان المسلمين باعتباره أحد الشركاء في الحكم تتخذ موقفاً يمكن وصفه بالعدائي منذ البداية، فعلى مستوي التفاعل داخل المجلس بين شركاء الحكم سعي تيار الإخوان إلي "العمل على تهيئة كل الظروف لأطباق السيطرة على مفاصل الحياة السياسية القادمة في ليبيا بدءاً من التدخل في تعديل مسودة الإعلان الدستوري المؤقت وإدراجهم المادة ٣٠ التي كانت غير موجودة في النسخة المعدة من قبل اللجنة المخولة بصياغة الإعلان الدستوري المؤقت، أيضاً قامت بالتلاعب بقانون الانتخابات حيث تم إدراج النظام الانتخابي المتوازي الذي يتضمن نظام الأغلبية والنظام النسبي في الوقت الذي لم يكن فيه قانون ينظم الأحزاب، بل لم يكن هناك أحزاب بالمعني الحقيقي، فجميع التنظيمات الحزبية التي دخلت المنافسة أعلن تأسيسها قبل الانتخابات بشهرين، الأمر الذي يعني إن هذا القانون وضع فقط على مقاس تنظيم قادر على خوض الانتخابات لأنه الأكثر خبرة وموارد وتنظيماً، خاصة وإن المسودة الأولي لقانون الانتخابات لم يشر فيها إلي التعددية الحزبية التي أصر عليها الإخوان".[xii]

هذا وقد أستمرت المواجهة بين أعضاء المجلس الوطني الانتقالي حيث "حاول جناح الإخوان من خلال أحد أعضائه في لجنة إعداد قانون الانتخابات، والمشرف كذلك على تقسيم الدوائر الانتخابية" اعتماد القانون الذي خصص فيه ١٣٦ مقعداً للأحزاب من واقع ٢٠٠ للمرشحين الأفراد والعمل على التصويت عليه بدون

اكتمال النصاب، وفي غير توقيت الجلسة المخصصة للتصويت، ولقد رفض بعض الأعضاء الذين اعتبروا ذلك نوعاً من التحايل، وأعيد التصويت على القانون الذي أسفر، على عكس ما كان يريد الإخوان وخصص ٨٠ مقعداً فقط للأحزاب السياسية عوضاً عن ١٣٦، وارتفع عدد مقاعد الفردي ليصل إلي ١٢٠ عوضاً عن ٦٤ مقعداً".[xiii] وكانت آخر تدخلات الإخوان المسلمين في قانون الأحزاب عندما "خرجت المسودة الأولى بمادة تمنع إقامة الأحزاب السياسية على أساس ديني أو جهوي أو قبلي، وتمت مواجهة تلك المادة بالقول إنها أضيفت بدون تصويت المجلس عليها، قبل أن يتحرك الإخوان لتخرج النسخة المعدلة سامحة للأحزاب الدينية والجهوية والقبلية بالانتظام وممارسة العمل السياسي وفقاً لأنتمائها القبلي والجهوي أو الديني".[xiv] من ناحية أخري امتدت أذرع الإخوان المسلمون للسيطرة على القطاع الأمني وذلك من خلال استحداثهم لما يسمي باللجنة الأمنية العليا المؤقتة وتعتبر "لجنة موازيه للشرطة وتابعة لوزارة الداخلية، تهدف إلي إعداد وتأهيل المحاربين في فترة لا تزيد على ستة أشهر ليتم ألتحاقهم بالشرطة والجيش ولكن تضخمت اختصاصاتها من تشكيل خلية لأمن المعلومات ومكافحة الظواهر السلبية وفي النهاية بموجب القرار رقم ١٣٣١ لسنة ٢٠١٢ لوزير الداخلية الذي كان أحد أعضاء هذه الهيئة، تم ضم لجنة مكافحة الجريمة لها، بالرغم من طبيعتها المؤقتة التي تجاوزتها، الأمر الذي أدي إلي تهميش الشرطة بالكامل واستئثارها بكل ما يتعلق بالأمن والنظام داخل مفاصيل المدن، وبالرغم من رفض الشارع لها ودعوات المجتمع المدني المتكررة إلي حلها نظراً إلي الانتهاكات التي صدرت عن بعض منتسبيها".[xv] هذا ولقد أستمرت حالة الانقسام والاستقطاب حتى خلال المرحلة الانتقالية الثانية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام، وهو البنية التي حلت محل المجلس الوطني الانتقالي وعرفها القانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٢ بأنها السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة، والتي تتكون من ٢٠٠ عضو ينتخبون بالاقتراع السري الحر المباشر، حيث نتج عن حالة الاستقطاب تلك حالة من الانقسام بين القوى السياسية داخل

المؤتمر الوطني العام وأصبح التحدي ليس في مدي مشاركة الأحزاب الدينية في السلطة فكثيرة هي تلك الأحزاب ذات المرجعية الدينية التي تقدمت كشريك في العملية السياسية، ولم يعكس خطابها إي رفض لتداول السلطة والعملية الديمقراطية بشكل عام، وانخرطت في المشاركة السياسية كقناعة أو كنهج مصلحي وعملي يعود بالفائدة عليها من خلال اللعبة الانتخابية، ولكن "التحدي في الذين لا يريدون الدخول في العملية السياسية بشكل منظم ويفضلون المواجهة عن المشاركة، ويعتبرون ما هو موجود مخالفاً ومناقضاً لرؤاهم لطريقة الحكم خاصة وأن لديهم مليشيات مسلحة بأضخم التجهيزات كغيرهم من بقية الكتائب ولهم أجندتهم الخاصة".[xvi]

أما المرحلة الانتقالية الثالثة، المتمثلة في انتخابات البرلمان، والتي "سبقتها أحداث سياسية عاصفة كان عنوانها الخلاف بين حزب العدالة والبناء، وكتلة الوفاء المحسوبة على التيار الإسلامي، وكتلة تحالف القوى الوطنية، المصنف ليبرالياً، كان من أبرز شواهد الانقسام والاستقطاب السياسي الشديد فيها على انتخابات البرلمان وظهر الأثر السلبي لهذا الاستقطاب في تدني نسبة المشاركة مقارنة بانتخاب المؤتمر الوطني العام حيث بلغ عدد المقترعين نحو ١.٧ ملايين في انتخابات ٢٠١٢ بينما لم تتعد ٦٥٠ ألفاً في انتخابات مجلس النواب ٢٠١٤"[xvii] أضف إلي ذلك تحولات المشهد السياسي في ليبيا منذ الانتخابات في ٢٠١٤/٦/٢٥، التي "أفرزت مجلس للنواب أثار جدلاً دستورياً بسبب ما يقال أنها مخالفات دستورية متعلقة بانعقاده خارج مدينة بنغازي، المقر المنصوص عليه بموجب التعديل السابع للإعلان الدستوري، قضت فيه الدائرة الدستور بالمحكمة العليا بعدم شرعية التعديل الدستوري الذي بنيت على أساسه انتخابات مجلس النواب، الأمر الذي زاد الأزمة السياسية حدة"[xviii] حيث طالب تحالف كتائب مسلحة بمدن الغرب الليبي من اثنتي عشرة مدينة تحت أسم "فجر ليبيا" بعودة المؤتمر الوطني العام السابق باعتباره صاحب الولاية الشرعية، حيث شكل الأخير حكومة إنقاذ وطني في ٢٠١٤/٨/٢٥، سلمتها قوات تحالف فجر ليبيا

مقار الوزارات بالعاصمة طرابلس، في حين رفض مجلس النواب حكم الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا، معتبراً إياها واقعة تحت سيطرة ميليشيات مسلحة خارجة عن سيطرة الدولة، وشكل حكومة أزمة برئاسة رئيس الحكومة المؤقتة السابقة عبد الله الثني في ٢٠١٤/٩/٢٢، بدأت تمارس مهامها في مدينة البيضاء"[xix] وبذلك "تعزز الانقسام السياسي من جهة بين برلمانيين وحكومتين أحدهما تحظى بدعم واعتراف دولي وهو مجلس النواب والحكومة المنبثقة عنه، والداعمين لعملية الكرامة التي يقودها اللواء "خليفة حفتر" من أجل القضاء على الإرهاب، وتفكيك المليشيات المسلحة في ليبيا، والمؤتمر الوطني العام السابق في طرابلس والحكومة المنبثقة عنه وغير المعترف بها دولياً نظراً لسيطرة الإسلاميين عليها والداعمين لتحالف الكتائب المسلحة المسماة "بفجر ليبيا".[xx]

٤- الاندماج القومي:

ينبغي أن تحظي إشكالية الاندماج القومي بين أجزاء التراب الليبي والحفاظ على وحدة البلاد بالأولوية في النظام الجديد، فالفيدرالية والجهوية يمثلان تحديين لا يمكن تجاوزهما سواء كان أثناء التحول الديمقراطي، أو في مستقبل الدولة "حيث عبرت الفيدرالية عن نفسها مبكرًا في صيف ٢٠١١، وقبل اكتمال الثورة، وإن تراجع عنها المطالبون بها مؤقتًا، فقد عادت إلي البروز مجددًا بعد انتصار الثورة من خلال تأسيس مجلس برقه في ٦ مارس ٢٠١٢، وبغض النظر عن دروس التجربة الفيدرالية في ليبيا بين عامي ١٩٥١ و١٩٦٣ التي تم التخلي عنها لأسباب اقتصادية وسياسية، إلا أنه يمكن الإشارة إلي أن تحقق قدر كبير من الاندماج والتأسيس للهوية الوطنية الجامعة كانت نتاجًا طبيعيًا للتخلي عنها بالتعديل الدستوري في عام ١٩٦٣".[xxi] غير أنه يبدو أن المنادين بالفيدرالية يجدون في الواقع الليبي عوامل مساعدة لتحقيق هذا الهدف ومنها الانتشار الواسع للسلاح بين أفراد الشعب الليبي، وتحول بعض المليشيات إلي مواجهة الدولة ومحاولة بسط سيطرتها على مناطق بعينها، فضًلا عن تجذر البعد القبلي في الصراع على مناطق النفوذ في ظل دولة مترامية الأطراف، كما يبدو أيضًا أن

"موضوع التنافس بعد انتهاء نظام حكم القذافي، بين الأقاليم والقبائل والجماعات العرقية هو توزيع النفوذ والموارد".[xxii] وهذا الأمر لا يمكن استبعاده من ناحية تحليلية، فمسألة توزيع النفوذ والموارد مرتبطة بالمنفعة القيمية والسلطة، ذلك أن السلطة نوع خاص من أنواع النفوذ وهو النفوذ المشروع، كما أن المنفعة القيمية تتحدد بدرجة القبول أو الرفض في ما يتعلق بتوزيع الموارد المتمثلة في ثروة البلاد عمومًا".[xxiii] ويرى بعض المحللين إن هذه المطالب منطلقة من هواجس التخوف من الحرمان، على الرغم من وجود قواعد اتخاذ قرار نابعة من دستور ديمقراطي غير أن "قواعد اتخاذ القرار النابعة من مرجعية دستورية ديمقراطية لا تحول دون ظهور هواجس التخوف من الحرمان، وذلك بالنظر إلي أزمة الثقة بين المجتمع والدولة، التي نجمت عن الأثر السلبي الذي تركته ممارسات النظام السابق في المنظومة القيمية، ويمكن فهم هذه الحقيقة في ضوء معطيات ثلاث، الأول وجود أسس دستورية تشكل دعامة ديمقراطية لقواعد اتخاذ القرار، فالمادة الثامنة من الإعلان الدستوري تتضمن مطلب العدالة الاجتماعية، بحيث جاء فيها "تضمن الدولة تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوي المعيشي اللائق وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية الخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين وبين مختلف مدن ومناطق ليبيا.

المعطى الثاني، هو أن الشعب الليبي في عمومه كان يعاني الحرمان بكافة مظاهره السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بيد أن الشعور بالحرمان أشتد في المناطق الشرقية بحكم وجود الثروة النفطية في هذه المناطق، في الوقت الذي لم يتحصل فيه سكانها على القدر المرضي من عائداته.

المعطى الثالث، يتعلق بتوزيع النفوذ، فسكان المناطق الشرقية يميلون إلي تبني النظام الفيدرالي، وهذا ما عبرت عنه عدد كبير من التظاهرات التي هتفت ورفعت لافتات تطالب بالفيدرالية وإعادة تبني المادة ١٨٨ من دستور المملكة الليبية ١٩٥١، التي تنص على إن لليبيا عاصمتين هما طرابلس وبنغازي، ففي إثر

إعلان تشكيلة حكومة عبد الرحيم الكيب الانتقالية بتاريخ ٢٠١١/١١/٢٢، خرجت تظاهرات حاشدة في مدينة بنغازي طالب فيها المتظاهرون بحكم فيدرالي للبلاد وأبدوا مخاوفهم من تهميش المنطقة الشرقية لليبيا من خلال تركز جميع القطاعات الحيوية في طرابلس، وقد تطور الأمر فيما بعد من مستوى التظاهر إلي مستوى التهيئة الأحادية للتكوين المؤسسي الفيدرالي، حيث أعلن في المنطقة الشرقية تشكيل مجلس اقليم برقة الاتحادي في ٦ مارس ٢٠١٢".[xxiv]

بل أن سوء أحوال البلاد وزيادة حدة المركزية دفع دعاة الفيدرالية من سكان المنطقة الشرقية إلي الإعلان عن "أنشاء مكتب سياسي يستند إلي دستور عام ١٩٥١، كما تم تشكيل جيش ومكتب تنفيذي (حكومة) لإدارة الإقليم مكون من ٢٤ حقيبة، كما تمت السيطرة على منشآت تنتج حوالي ٦٠% من الثروة النفطية في ليبيا، وأعلن بشكل منفرد يوم ١٢ نوفمبر ٢٠١٣ عن أنشاء المؤسسة الليبية للنفط والغاز، تتولي بيع النفط المستخرج من المنطقة الشرقية".[xxv] وعلى الرغم من أن "محنة الفيدرالية في الوطن العربي، في الأساس هي شكل وحدوي للدولة، ولنا في الولايات المتحدة التي تأخذ بهذا الشكل خبرة إيجابية شديدة الوضوح، إلا أن التطبيق الخاطئ للفيدرالية في حالة العراق بعد الغزو الأمريكي، فأصبح الأكراد دولة داخل الدولة، أصبح الفهم العربي العام للفيدرالية متأثرًا بالتجربة العراقية التي تشير إلي دور تفكيكي وليس وحدويًا، ومن هنا الشك في مستقبل الدعوة الفيدرالية في ليبيا".[xxvi] أضف إلي ذلك الفارق النوعي بين أن تتحول الدولة من الحالة الفيدرالية إلي الحالة الموحدة، ومن العكس أي تتحول من كونها دولة موحدة إلي دولة فدرالية، فشبهة التفكيك قائمة في الحالة الثانية "فليبيا كانت بعد استقلالها في عام ١٩٥١ وحتى عام ١٩٦٣ دولة فيدرالية تتكون من ثلاثة أقاليم، هي برقة وفزان وطرابلس، ثم عاشت نصف قرن تقريبًا في ظل دولة موحدة، ولذا فإن المناداة بالفيدرالية في هذه الحالة نذير خطر، خاصة وأنها تشير إلي الإخفاق في بناء دولة وطنية حديثة طيلة نصف القرن الماضي".[xxvii]

٥- المصالحة الوطنية:

قد تحتاج عملية التحول الديمقراطي في ليبيا اليوم إلي "ضرورة أحداث تحول في طبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة، والتوصل إلي حد أدني من الاجماع الوطني وترسيخه كما يتضمن التوافق على عناصر عقد اجتماعي جديد"[xxviii]، فقد "تسببت الثورة في إحداث شرخ داخل النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي، ومن المحتمل أن تهدد الانقسامات العميقة التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب، احتمالات الاستقرار والسلام الاجتماعي، وتخرب فرص نجاح عملية الانتقال من الدكتاتورية إلي الديمقراطية".[xxix] حيث أنتجت الحرب على الثورة واقعًا سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، أحدث بالواقع المعاش جرحًا عميقًا في اللحمة الوطنية والأخلاقية للشعب الليبي "فقد أحدثت في صفوف المتحاربين قتلى، وجرحى، وأسرى، ومفقودين، كما نتج عنها في صفوف المواطنين المدنيين من الليبيين، من تضرر بالتشريد وانتهاك الحرمات، والاستيلاء على الممتلكات، وتدمير الأحياء في المدن والقرى وحرق وتهديم المساكن والمنشآت وتجريف المزارع وإبادة الحيوانات، ونتيجة لهذا الجرح العميق قد تلجئ هذه الفئات من المحاربين والمدنيين العاديين المعتدى عليها بهذه الجرائم إلي الانتقام والثأر واستيفاء الحق بالذات من المعتدين المعروفين لديها شخصيًا أو فئويًا عسكرية أو مدنية وبخاصة في ظل ضعف القيادة السياسية للدولة وعدم سيطرتها على المسلحين، والسلاح، وغياب الأمن وشلل أجهزة الدولة وخاصة المحاكم والعدالة".[xxx] كما أن بقاء الساحة السياسية والأمنية خاضعة لهيمنة قوى سياسية وعسكرية يمثل خطرًا حقيقيًا على عملية التحول الديمقراطي، فتحقق هذا الهدف حتى يكون ناجحًا يحتاج إلي "مشاركة كل السكان من دون أقصاء، وهم الذين لابد من أن يشعروا بمسؤوليتهم وبملكيتهم لهذه العملية، بصرف النظر عن انتماءاتهم الجغرافية أو الاثنية أو القبلية أو السياسية، أما أولئك الذين قد يبدو ظاهرًا معارضتهم، فينبغي غض النظر عما إذا كانوا مؤيدين لهذا الانتقال أم لا، والعمل بجهد متواصل لجعلهم يحسون بأن لهم مصلحة حقيقية فيه وفي نجاحه. إن القيام بأقصائهم

وتهميشهم هو سبب مباشر لزيادة درجة معارضتهم، بما يخلق قوى معارضة أو معادية، أو يفسح المجال لاستغلالها من قوى الإرهاب والجريمة المنظمة، أو مبررًا لأعمال انتقامية لأسباب مختلفة بشكل يخلق خطرًا يمكن تجنبه".[xxxi] إن التحول الديمقراطي يتطلب آليات لحل الصراع الذي هو جزء من الحياة الاجتماعية تفترض تلك الآليات حوار وتفاوض بين أصحاب المصالح المتناقضة وبالتالي فإن "تحقيق المصالحة الوطنية ليس شرطًا للسلام الاجتماعي وتحقيق الديمقراطية فقط، بل مفتاح صيانة الوحدة الوطنية أيضًا وهنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلي مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة، فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخًا اجتماعيًا، ويستثني قطاعات عريضة من السكان من المشاركة في صياغة مكونات عملية التحول الديمقراطي الجارية، فإنه يحرم هذه المناطق من حقها في عملية صياغة الدستور الدائم الذي لن يكون معبرًا عن الجميع، وسيواجه مخاطر ضيق نطاق شرعيته ومشروعية المؤسسات والترتيبات الناجمة عنه".[xxxii]

ثانياً: التحديات الأمنية:

يشكل التحدي الأمني أهم التحديات الداخلية التي تواجه النظام السياسي الجديد في ليبيا، فضبط النظام هو القاعدة الأساسية لتوفير البيئة المناسبة لعودة الحياة المدنية، كما أنها الشرط الضروري للقيام بمتطلبات المرحلة الانتقالية المتعلقة بإعداد دستور وانتخابات وصولاً إلي تأسيس نظام ديمقراطي آمن، غير أن ما يجرى في ليبيا يمثل واقعاً مناقضًا لما تقتضيه ضرورات بناء المنتظم الديمقراطي فمنذ أن تم إعلان التحرير ليس هناك أجماع على أي شيء و" تشكل القبيلة والجهوية والأثنية والصراع السياسي تهديدًا للأمن، وشهدت البلاد التقاتل بين المسلحين وأعمال تفجير واغتيال وقتل واختطاف، وأصبح الأمن الشخصي هاجس المواطن الأساسي، جرى كذلك الاقتتال بين مناطق وقبائل مختلفة، وأتخذ الصراع أحيانًا طابعًا أثنيًا مع ارتفاع أصوات تدعو إلي حصول الجماعات غير العربية على حقوق خاصة أو نوع من الكيانية غير المحددة المعالم، في قت يشهد

فيه بناء الجيش والأمن الوطني تأخرًا واضحًا وأصبح مجالاً خصبًا للتنافس والصراع وتبادل الاتهامات بالعمالة للخارج، بينما يتواصل النشوء العشوائي للتشكيلات المسلحة ذات الأغراض المختلفة، وتواجه برامج الإدماج صعوبات لافتقارها إلي الجدية على مستوى الإرادة السياسية، وهناك اعتراضات تساق لتواجه المطالبة المتواصلة بإعادة بناء الجيش وتفعيل مؤسسات الأمن بالعراقيل، بحجة إنها ستقود إلي دمج من تورط مع النظام السابق وخطورة ذلك على الوضع الهش أصلاً، فتهمة التورط مع النظام السابق تستخدم لأقصاء الخصوم، وهو ما كان واضحًا في قانون العزل السياسي الذي جاء فضفاضًا، وكان محل انتقاد منظمات حقوقية وعالمية".[xxxiii]

من جهة أخري تواجه عملية إدماج المسلحين في الجيش والشرطة عراقيل ومشكلات كثيرة لعل أهمها "مخاطر ضم تشكيلات كاملة كما هي موجودة، بدل ضم عناصرها بشكل منفرد فعلاوة على ما يحمله ذلك من تهديد لتماسك بنية المؤسسة العسكرية والأمنية وتمثيلها للوطن، وخضوعها للعرف العسكري، ولعقيدة واحدة، فإن رجال الأمن والجيش المحترفين من جانبهم يخشون أيضًا تسرب عناصر متطرفة للسيطرة على مؤسسات الأمن والجيش، أو أن يتم ذلك لصالح قوى سياسية أو مناطقية أيضًا، أو ضم عناصر إجرامية، وهو ما يجعل الادماج عملية محفوفة بالمخاطر، وهي المخاوف التي تتصل بأعمال التزوير التي تمت في تحديد أسماء الثوار عند توزيع المكافآت المالية أو تلقي العلاج في الخارج".[xxxiv] وبالتالي يمكن القول أن إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية وعودة منتسبيها إلي العمل، وادماج المسلحين، تواجه تحديين أساسيين:

- "إن أعداد المسلحين في تزايد، وهم يرتبطون بولاءات سياسية أو قبلية أو مناطقية، والدولة بالنسبة للكثير منهم عبارة عن ميزات أو نصيب من الثروة، أن استيعاب هؤلاء يربك بناء الداخلية والجيش، وهم يحتاجون إلي أكثر من التدريب المهني للتخلص من الآثار السلبية لارتباطاتهم بقياداتهم المحلية من ناحية، ولشعورهم بأنهم متميزون، ولهم أفضلية على الآخرين

من ناحية أخرى، كما أن كثيرًا من المسلحين لم يبدوا استعدادًا جديًا للتخلي عن السلاح، بل بادر بعضهم إلي تشكيل أحزاب سياسية مسلحة معلنين عدم تسليمهم أسلحتهم حتى يتم إقرار الدستور الدائم، ويختفي أي خطر قد يتهدد الثورة، والبعض الآخر يصر على مواصلة التمسك بالسلاح وفرض تصوراته بشأن ما ينبغي القيام به على الحكومة، غير مبالين بالرأي العام الذي عبر في مناسبات متكررة في معظم أرجاء البلاد عن رفض المظاهر المسلحة وطالب بحل جميع التشكيلات المسلحة أو حصر السلاح في مؤسسات الجيش والشرطة".[xxxv]

- "التردد وعدم الوضوح بشأن إعادة عشرات الآلاف من المنتمين سابقًا إلي مؤسسات الأمن والشرطة إلي أعمالهم، كما أن الحكومة لم تعلن سياسة واضحة لقبول عودة الحرفيين من العناصر العسكرية والأمنية الأخرى، أصحاب السجل المهني النظيف إلي أعمالهم نظرًا إلي الحاجة لخدماتهم، وأن العناصر الأمنية التي لم تمارس أعمال إجرامية تجاه الشعب الليبي، وتعمل بحرفيه لا يمكن الاستغناء عن خدماتها بل يجب الاستفادة منها، وعدم تطبيق مقاربة كهذه تحرم الداخلية والجيش من الكفاءات والمهارات التي لدى هؤلاء، كما يزيد من تأخير إنجاز الاستحقاق الأمني، ويعمق الشروخ الاجتماعية و المناطقية، ويربك المصالحة الاجتماعية".[xxxvi] حيث أن اسقاط النظام السابق خلف فراغًا مؤسسيًا كبيرًا، لا يمكن سد ذلك الفراغ بسهولة في الآجلين القصير والمتوسط، الأمر الذي قد يؤدي إلي "تشرذم في بنية المجتمع وبالتالي تفتت قواه الضامة تاريخيًا، وتغلب عوامل الانقسام على عوامل الوحدة في مجال الانتماءات الفرعية، عرقية كانت أو مذهبية ودينية ولغوية وقبلية، أو عشائرية... إلخ ويتمظهر هذا الواقع من خلال انفلات أمني واسع النطاق، وتدهور في مستوي الأداء الاقتصادي في معظم القطاعات الفاعلة".[xxxvii] ولعل ما جرى أواخر عام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ ومنتصف عام ٢٠١٤ وما يحدث اليوم من أحداث الاقتتال المتكرر بين

المسلحين هي تأكيد عن توتر لا يمكن تجاهله "فالتوتر يعكس وجود هوة من الواضح إنها باتت تفصل بين السلطة والناس، فقد اتضح تمامًا أن السلطات المؤقتة لا تمتلك حتى الآن أية سلطة مدعومة بالقوة، إلا السلطة المعنوية أو الأدبية، حيث لا يمكنها إقرار البرنامج الانتقالي على الأرض من دون الحصول على توافقات جعل موقف القوى السياسية المختلفة وفئات من الثوار من توفرها أمراً صعب المنال، وبالإضافة إلي ما تشهده البلاد من فوضى وانفلات أمني وشبه انهيار كامل للمؤسسات الأمنية، هناك أيضًا بعض التحديات الأخرى التي تلقي بظلالها على المشهد الأمني في ليبيا "كانتشار التيارات الاسلامية المتطرفة والهجرة غير الشرعية، فبالنسبة للأولي، فهناك بعض الجماعات السياسية المثالية البعيدة عن التجربة والواقع، ذات الأجندة الايديولوجية، والتي تسعى لفرضها بقوة السلاح إن لزم الأمر، ولا تقبل بالأخر ولا بالحوار، ولا الخيار الديمقراطي، لذلك تحتفظ بسلاحها ليوم محسوب في جدول أعمالها"[xxxviii]، ففي ليبيا أدت الثورة إلى أن "تمكنت جماعات إسلامية متطرفة عابرة للحدود من التمتع بالتأثير الايديولوجي، والقوة المادية، وهو ما سمح للقاعدة بالذات بالتفكير وربما القيام عمليًا في جعل أفريقيا مركزًا لها، فلقد قاد الانهيار الأمني في ليبيا إضافة إلي ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات، إلى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق واستغلال الأوضاع الحالية وخاصة في ليبيا، لقد بينت التقارير خاصة بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس" وحادثة مركب الغاز الجزائري، أن عددًا من قادة القاعدة يتواجدون في ليبيا، ونيجيريا، والصومال، ومالي وأخيرًا في كامل غرب أفريقيا، وصوًلا إلي خليج غينيا".[xxxix] ولعل ما يزيد من خطورة تحدي إرهاب تلك الجماعات في ليبيا سببين:

الأول: " إن البلاد مترامية الأطراف إذ تبلغ مساحتها مليونًا وسبعمائة وخمسون ألف متر مربع ويحتاج ذلك إلي أجهزة ومعدات وقوة ضخمة ومدربة حتى تتمكن من تحقيق الأمن والاستقرار وحماية وحدتها وسيادتها.
الثاني: إن جماعات الارهاب المسلح تريد فرض قناعاتها وأفكارها التكفيرية على الشعب بقوة السلاح الذي أصبح متاحًا تحت يدها بتمويل من دول عربية، وذلك في مواجهة مؤسسة الجيش الوطني الضعيفة والمنهكة، التي تواجه اتهامات وانتقادات من كل حدب وصوب فضًلا عن انقسامها السياسي بين المليشيات المختلفة، ومعركة ليبيا مع الإرهاب تعد من أصعب المعارك التي تخوضها بعض الدول العربية الأخرى كاليمن ومصر والجزائر وتونس وذلك لسبب رئيس، وهو أن السلاح في ليبيا أصبح متاحًا حتى في أيدي صغار السن".[xl]

أما بالنسبة لتحدي الهجرة غير الشرعية فقد تزايد نشاطها بعد الثورة، كما "ارتبطت بعمليات التهريب، واستغلال هؤلاء المهاجرين وتوظيفهم للعمل عل التجسس وجمع المعلومات والقيام بالاغتيالات والارهاب والمخدرات".[xli]

وذلك بعد أن أصبحت ليبيا منطقة جذب للهجرة غير الشرعية، نتيجة للانفلات الأمني "مما جعلها أكثر الدول التي تتحمل العبء الأكبر لهذه الظاهرة التي تفاقمت بشكل كبير، وأصبحت عامل ضغط على المشهدين الأمني والاقتصادي على حد سواء وأقرت الحكومة الليبية بأنه يصعب على السلطات أحيانًا السيطرة على نشاط الهجرة غير الشرعية بالرغم من مدى أحكام السيطرة على النقاط الحدودية، ومن خلال هذا العبور يكلف الدولة الكثير من المصاريف... إلخ، إذا ما علمنا بأنه حسب احصائيات للأمم المتحدة أن نحو ٣٠ ألف مهاجرًا أفريقي غير شرعي هاجروا إلي ليبيا عبر شمال النيجر بين مارس وأغسطس ٢٠١٣ أي خمسة الاف مهاجر في الشهر بعدما تحولت ليبيا إلي قاعدة مهمة للهجرة إلي أوروبا، بلغت في

المجمل بين مهاجرين أفارقة وعرب ٧٠الف مهاجر عام ٢٠١٣، وفي عام٢٠١٤ تجاوز عدد المهاجرين الذين عبروا المتوسط ٢٠٧ الاف بحسب ارقام المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين من بينهم أكثر من ٨٠ بالمئة قاموا بذلك انطلاقاً من السواحل الليبية، كل ذلك شكل عبء أخر يضاف إلي الأعباء الأخرى التي تقف الحكومة أحيانًا أمامها عاجزة".[xlii]

كل تلك التحديات التي ذكرتها سابقًا أثرت في فاعلية الأمن على الأرض نتيجة الوهن الذي تعيشه البلاد من الناحية الأمنية غير أن ذلك الوهن أنعكس على سيادة الدولة خارجيًا حيث ساعد الانتكاس الأمني بالداخل، الدول الخارجية للعمل الاستخباراتي دون رادع، فتلاعبت على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي بعض الدول لكي تصنع ولاءات لها في الداخل، في ظل وجود دعوات للفيدرالية ووهن في الإرادة السياسية.

ثالثاً: تأثير التحديات السياسية و الأمنية على عملية التحول الديمقراطي:

١- تأثير التحديات السياسية:

إن التحديات السياسية في ليبيا بحكم تعددها وعمقها جاءت تداعياتها السلبية على مختلف مناحي الحياة في البلاد أشد وأخطر، فالنظام السياسي السابق الذي أستمر لأكثر من أربعين عاماً لم تكن هناك فيه دولة بمفهومها التقليدي المعروف، وهي التحدي الأهم والأخطر للثورة. التي نتج عنها تدمير أي تمثل للسلطة ولمركزها الذي كان يفتقر إلى جذور راسخة في الثقافة الليبية، الأمر الذي يتطلب البدء من الصفر وقد تكون البداية من الصفر عنصراً إيجابياً ولكن بسبب ما تعانيه ليبيا فأن تلك البداية تقف في طريقها الكثير من المعوقات، لها أثاراً سلبية عدة تشكل تحدياً حقيقياً لعملية التحول الديمقراطي فيها، ولم تكن حالة عدم الاستقرار تلك، نتاجاً فقط لتراكمات عهد النظام السابق في إضعاف البنية المؤسسية للدولة أمنياً وسياسياً، وترويض جغرافيتها العصية عبر توظيف أموال النفط في تأسيس شبكات أمنية وقبلية تضمن استقرار نظامه، بل إن هشاشة السلطة

الانتقالية بعد الثورة في مواجهة قوى الانتماءات الاولية الصاعدة القبلية، والدينية، والمناطقية أسهمت في تغذية وديمومة عدم الاستقرار.

ففرص نجاح عملية التحول والبناء الديمقراطي كما تفيد التجربة والحكمة التقليدية هي تلك المتصلة بوجود الأفراد والقادة والسياسيين الذين يتبنون الديمقراطية خياراً استراتيجيا وإلتزاماً وتعهداً وطنياً، "ففي ليبيا وأن كان هناك قناعة بالديمقراطية لكن ذلك لا يعني وجود توافقات أو إجماع حول الطريقة المناسبة لبناء وتأسيس هذه الديمقراطية، بدأ ذلك ظاهراً في الخلافات التي برزت أثناء المراحل الانتقالية حيث أشتدت المنافسة حول كل ما يتعلق بشكل الحكومة والدستور والأحزاب وحقوق الجماعات وغيرها، في ظل عملية شملت ليس فقط القوى الحزبية والمدنية المنافسة بل أيضاً قوى تتمكن من أشكال مختلفة من القوة كالسلاح"[xliii]، وسط حالة من الانقسام السياسي والاستقطاب الأيديولوجي بين النخب السياسية والفكرية، ولعل التشخيص المناسب لتفسير الحالة التي تعيشها ليبيا بعد الثورة بكل ما حوته من تجليات عدم استقرار وتعثر لبناء النظام السياسي والدولة، يكمن في معضلة تفتت القوة بالمعنى السلبي لا الإيجابي، وأنتقالها من الدولة إلى فواعل متعددة سياسية ودينية ومناطقية وقبلية لم تجد في الأطر المؤسسية للسلطة الانتقالية ما يحقق مصالحها، وبالتالي، عملت على حيازة القوة عبر امتلاك ظهير مسلح تحول إلى فاعل رئيس في التفاعلات الجارية في البلاد، كل ذلك يحدث في وقت لا توجد فيه أعراف ديمقراطية أو أعراف برلمانية راسخة في البلاد تستطيع من خلالها التحاكم لعملية سياسية ناضجة بها يمكن أن تمضي البلاد إلى الأمام، الأمر الذي يمثل تحدياً خطيراً في ظل قلق حقيقي أن تؤدي كل تلك الحالة إلى افساد العملية الديمقراطية برمتها، يصاحبه شك بأن الأطراف الخارجية تعمدت ذلك لكي يصبح لتدخلها قبولاً شعبياً في البلاد.

٢- تأثير التحديات الامنية:

على الرغم من أن ليبيا تشترك مع باقي بلدان الثورات، في العديد من التحديات الأمنية التي تزيد من تكلفة وصولها إلى الديمقراطية المنشودة، على

رأسها الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة[xliv]، والتي يمكن مواجهتها جميعاً من خلال التنسيق الأمني بين تلك الدول لما لتلك التحديات من آثار سلبية متطابقة، حيث حملت الموازنة العامة لكل تلك الدول تكاليف إضافية باهظة تمثلت في تعزيز الانتشار الأمني على حدودها لمواجهة تلك التهديدات، وتحملها التزامات مادية إضافية لتطوير وتعزيز أداء قدرة تلك الأجهزة الأمنية إلى جانب الإضرار بالأمن والاستقرار الداخلي وتقويضه ونشر الخوف والرعب في المجتمع، غير أن تلك التحديات الأمنية قد تفاوتت في تأثيراتها وقوتها في بلد عن الاخر، حيث أنها في ليبيا أشد وأخطر على مسار العملية الديمقراطية منه في باقي الدول، ففي ليبيا الأوضاع هشة والحكومة ضعيفة إلى جانب عدم وجود جيش قوي وشرطة قوية قادرين على فرض سيطرتهما على الأرض[xlv] حيث توجد المليشيات تتقاتل فيما بينها من أجل فرض سيطرتها على المناطق التي تنشط فيها، والحفاظ على نفوذها العسكري والمالي والسياسي، بل وذهاب تلك المليشيات سواء المحسوبة على بعض القبائل أو المحسوبة على بعض التيارات السياسية والإسلامية إلى استعمال القوة لفرض أجندتها وتحقيق مكاسب لها على الأرض الأمر الذي ساهم في انهيار معظم جوانب وفروع الأمن القومي الليبي من الاقتصادي والاجتماعي وصولاً إلى الأمن الثقافي والإعلامي[xlvi]، بل ان الدولة الوطنية في ليبيا بعد خمس سنوات على سقوط النظام السابق تواجه تهديداً وجودياً يتعلق ببقاء وتماسك تلك الجغرافيا التي تبلورت حدودها مع الاستقلال في العام ١٩٥١، إذ شهدت المراحل الانتقالية بعد الثورة تصاعداً للاحتراب الاهلي المسلح بين الفرقاء، وتنازعاً حول الشرعية السياسية، وتنامياً للنزعات الانفصالية الامر الذي حول البلد إلى بؤرة عدم استقرار لم تقتصر تأثيراتها على الداخل بل امتدت بآثارها إلى الإقليم لتستدعي معها تدخلات قوى إقليمية بالحجة الأمنية تارة، وللبحث عن موطىء قدم لمصالحها تارة أخرى.

وبذلك تبدوا الوضعية الأمنية في ليبيا مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات في ظل أنتشار السلاح، مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة المليشيات التي

تعكس تحدي الأطراف للمركز على أكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في إدامة مرحلة الثورة، وتأجيل بناء الدولة والتمسك بالشرعية الثورية، وما تتضمنه من أوضاع استثنائية، وبالتالي فالنجاح يعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح المليشيات ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية والأمنية بحسب الأحوال.

النتائج:

اولاً: على المستوى السياسي:

١- أعطى ضعف المؤسسات في ليبيا فرصة للجماعات المسلحة أن تتغول على مؤسسات الدولة وتفرض سيطرتها عليها، كما أدت حالة الانقسام السياسي والاستقطاب الأيديولوجي فيها، إلى تعطيل المسار الديمقراطي، بالإضافة إلى أنها أعطت فرصة حقيقية في ظل ضعف الأجهزة الأمنية للتيارات الإسلامية المتطرفة للانتشار والتمدد وتنفيذ عمليات إرهابية فيها.

ثانياً: على المستوى الأمني:

١- أتضح من البحث إن قوة واستقلالية الجماعات المسلحة إلى جانب ضعف الشرطة والجيش، أثرت بشكل سلبي على الأوضاع الأمنية في ليبيا، كان سببه تردي الأوضاع الأمنية والسياسية فيها من الأساس.

٢- كان لظواهر الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، وانتشار الجريمة المنظمة الداخلية والعابرة للحدود، آثار سلبية كبيرة أفضت إلى ترسيخ انطباع قوي لدى البيئة الإقليمية بأن الأجهزة الأمنية عاجزة عن مواجهة هذه الظواهر واستئصالها، كما ساد اعتقاد داخلي إن الأجهزة الأمنية ضعيفة ومخترقة ولا زالت غير قادرة عن تحقيق الأمن والاستقرار، وعاجزة عن القيام بمسئولياتها في القضاء على الإرهاب، كل ذلك أضاف عبء آخر وأصبح يهدد المسار الديمقراطي في ليبيا، لما تتطلبه مواجهة تلك الظواهر من إتباع خطوات أو وسائل مواجهه لا تتفق مع المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان المبتغاة.

التوصيات:

أولاً: - توصيات سياسية:

١- بناء مؤسسات دولة ديمقراطية ثابته وقوية تتمتع بصفة الفاعلية، وأكثر خضوعاً للمساءلة و المحاسبة، والبعد عن التناقضات وكذلك عن الاستقطاب بكافة أشكاله، وتبني الخطاب التوافقي بدلاً من الخطاب الاستقطابي ومواجهة الاستقطاب والتنافر الأيديولوجي بكافة الآليات التي تحقق السلم الاجتماعي وتوفر مقوماته.

ثانياً: توصيات امنية:

١- ضرورة إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية وإلغاء الكتائب والتشكيلات المسلحة مهما كانت شرعيتها، لأنها تعد من أهم الأجسام التي تعرقل بناء وعمل الجيش والشرطة وبالتالي تعطيل المسار الديمقراطي.

٢- ضرورة العمل على تأمين الحدود وتوسيع التعاون الأمني مع دول الجوار الإقليمي وفقاً لخطة أمنية عاجلة وحازمة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، والتعامل مع العناصر الإرهابية والقضاء عليها.

المراجع: -

١. احمد عبيدات، وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، الطبعة الأولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢) ص٤١٢.
٢. يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، الطبعة الاولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،(٢٠١٣) ص١٥٣.
٣. احمد يوسف احمد، وآخرون، مستقبل التغيير في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير٢٠١٦.) ص٤٠٧.
٤. المرجع نفسه، ص٤٠٧.
٥. محمد عبد الحفيظ الشيخ، ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة، المستقبل العربي، العدد ٤٣٢، شباط ٢٠١٥، ص ١٢٦.
٦. عزه كامل المقهور، المرحلة الانتقالية في ليبيا إلي أين؟ مبادرة الاصلاح العربي، أكتوبر ٢٠١١، علي الرابط: http://www.arub-refeorm.net
٧. يوسف محمد الصواني، مرجع سابق، ص ص ١٥١ – ١٥٢.
٨. يوسف محمد الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا التحديات والآفاق، مرجع سابق، ص٣٩.
٩. الانقسامات الاجتماعية والسياسية وعملية السلام في ليبيا، انظر الرابط: http://www.marsad.ly/ar/2015/11/1
١٠. أيمن شبانه، ما بعد التهميش: الطوارق وتهديد سلامة الدول الوطنية، السياسة الدولية، العدد ١٩٣، ٢٠١٣، ص٢٧٢.
١١. عبد الغني عماد "الإسلاميون بين الثورة والدولة، إشكالية أنتاج النموذج وبناء الخطاب، الطبعة الأولي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، سبتمبر ٢٠١٣، ص١٠١.
١٢. عبير إبراهيم أميمة، الدين والدولة في ليبيا اليوم، المستقبل العربي، العدد ٤٠٧، قانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، ص ص ٢١-٢٢.

١٣. عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية الاسباب، التحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٥، ٢٠١٥، ص١٠٧.
١٤. المرجع نفسه، ص١٠٧.
١٥. عبير إبراهيم أميمة، مرجع سابق، ص ص ٢٢ – ٢٣.
١٦. عبير إبراهيم أميمة، مرجع سابق، ص٣١.
١٧. السنوسي بسيكري، ليبيا في مرحلتها الانتقالية الثالثة: صراع الإرادات وتنازع الشرعيات، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١١ اغسطس ٢٠١٤ ، ص٢
١٨. هشام الشلوي، حوار غدامس وغياب القوى الليبية الفاعلة، سلسلة تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ اكتوبر ٢٠١٤، ص٣
19. Edward Randall, Op. Cit., P.210
20. (Ibid., P.. ٢١١
٢١. ليبيا والفيدرالية: سياسات الماضي ومألات المستقبل"، سلسلة تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، أبريل ٢٠١٢، ص٢
22. James Dobbins and Frederic winery, "Libya nation building after qaddifi", foregin affrirs (23 august 2011) http://www.foreignaffairs.com
٢٣. روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة علاء أبو زيد، مراجعة علي الدين هلال، ط٥ (القاهرة: مركز الاهرام للترجمة والنشر)، ص٧٨.
٢٤. زايد عبيد الله مصباح، إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار، المستقبل العربي، العدد ٤٠٣، سبتمبر ٢٠١٢، ص ص ٨١ – ٨٢.
٢٥. خالد حنفي علي، الدولة غير الموحدة: تحولات شكل الدولة في مراحل ما بعد الثورات العربية، السياسية الدولية، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص١١٧.
٢٦. أحمد يوسف أحمد، أزمة الدولة الوطنية العربية: الحالة الليبية، المستقبل العربي، العدد ٤٠٠، يونيو ٢٠١٢ ص ص ١٧٦ – ١٧٧.
٢٧. المرجع نفسه، ص١٧٧.
٢٨. محمد عبد السلام، ما بعد الثورات: إدارة الصراعات الداخلية في المنطقة العربية، السياسية الدولية، العدد ١٨٩، يوليو ٢٠١٢، ص٩٣.

٢٩. ([xxix]) إبراهيم شرقيه، مرجع سابق، ص٨.
٣٠. ([xxx]) محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١، ص١٠٧
٣١. عبد السلام جمعه زاقود، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص٦٢.
٣٢. المرجع نفسه، ص٦٤.
٣٣. علي ليبيا أن ترفض قانون العزل السياسي، هيومن رايتس ووتش، ٤ مايو ٢٠١٣، انظر الرابط:
http://www.hrw.org/ar/news/2013/05/04.
٣٤. يوسف محمد الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص ص ٢١٤ – ٢١٥.
35. Holding Libya to gether: security challenges agter qadhafi" international crisis group, middle fast/ north Africa report, no.15, (14 December 2011), pp 6 – 9. http://.crisisgroup.org.
٣٦. احمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص٤٠٧.
٣٧. محمد عبد الشفيع عيسي، بدايات ونهايات ثورة يناير: رؤية فكرية (القاهرة: منشورات الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠١٢) ص ص١٨٠ – ١٨١.
٣٨. أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من الشراكة الجديدة إلي التدخل في الأزمات العربية، السياسة الدولية، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص٤٨.
٣٩. يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي، من اصلاح المؤسسات إلي مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، العدد ٤١٦، تشرين الأول، أكتوبر ٢٠١٣، ص ص٣٢ – ٣٣.
٤٠. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة ١٧فبراير في ليبيا، شؤون عربية (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - القاهرة)، العدد ١٦٠ شتاء ٢٠١٤ ، ص ٧٤
٤١. بدر الدين رحمة محمد، المشكلات والقضايا التي تؤثر علي الأمن الليبي، المؤتمر الدولي الأول تحت عنوان التداعيات الأمنية وتحديات البناء في ليبيا، كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية ليبيا ٢٣ – ٢٤ أكتوبر ٢٠١٤، ص٥.

٤٢. عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٣٣، اذار ٢٠١٥ ، ص ص٢٩-٣٠.
٤٣. عمر إبراهيم العفاس، ليبيا إعلان الفيدرالية في برقة، الخلفيات والتداعيات، مرجع سابق، ص٥.
٤٤. خالد حنفي على، مرجع سابق، ص١٣٢.
٤٥. عاشور شوايل، تداعيات الربيع العربي أمنياً على ليبيا: واقع ورؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر تحول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، برعاية مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٢ – ٢٣ يناير ٢٠١٤، ص ص ٥ – ٦.
٤٦. امراجع السحاتي، الجانب العسكري والسياسي للأمن القومي في حل مشكلة التداعيات الأمنية وتحديات بناء ليبيا، مرجع سابق، ص ص ١٢٤-١٢٥.